



The Object and Transitivity between Arabic and Persian Languages

Buthaina Shemous

University of Tartous, Tartous. Syria

Email : b.shemous@gmail.com

Received	Accepted	Published
11/2/2024	14/4/2024	29/4/2024

DOI: 10.63939/AJTS.ey2dd858

Cite this article as : Shemous, B. (2024). The Object and Transitivity between Arabic and Persian Languages. *Arabic Journal for Translation Studies*, 3(7), 72-85.

Abstract

Since ancient times, grammarians have been interested in studying of the pillars of the sentence, and the object was often important due to the fact that it is the pillar in which the meaning of the sentence is often completed. Although many studies have paid attention to the object, few of them have been interested in comparing or transgression the object in Arabic and the other languages, including Persian, as the extent of influence and the mutual influence that occurred between them is not hidden despite being from two separate linguistic families. Accordingly, we intended to conduct a contrastive study between the object and transitivity in the Arabic and Persian languages according to the descriptive analytical approach. The study concludes that the Arabic and Persian objects share in the concept, as well as they share in the concept of transitivity and immanence. However, there are points in which the two languages differ, including that the Persian verb does not exceed two explicit objects at the same time, and that the origin of the Arabic object is genitive except it is accusative as a result of the linguistic development, but the origin of the Persian is to be explicit, but it is transformed into an explicit object by using prepositions, so that the number of explicit objects in the sentence does not exceed one, or because direct transitivity is not possible, but it changes with the change of the word's number, and the sign of the object changes in Arabic, but in Persian, the sign does not change, and other differences that is deserve attention.

Keywords: Arabic, Persian, Object, Immanence, Transitivity

© 2024, Shemous, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المفعول به والتعددية بين العربية والفارسية

بثينة شמוש

جامعة طرطوس، طرطوس. سوريا

الايمل: b.shemous@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2024/4/29	2024/4/14	2024/2/11

DOI: 10.63939/AJTS.ey2dd858

للاقتباس: شמוש، بثينة. (2024). المفعول به والتعددية بين العربية والفارسية. *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 3 (7)، 72-85.

ملخص

اهتم النحاة منذ القدم بدراسة أركان الجملة، وحظي المفعول به بدرجة من الأهمية نظراً لكونه الركيزة التي يتم بها إتمام معنى الجملة في كثير من الأحيان، وعلى الرغم من اهتمام الكثير من الدراسات بالمفعول به إلا أن القليل منها اهتم بمقارنة المفعول والتعددية في العربية أو مقابلتهما بغيرها في بقية اللغات، ومن ذلك الفارسية، إذ لا يخفى مدى التأثير والتأثير المتبادل الذي حصل بينهما على الرغم من كونهما من عائلتين لغويتين منفصلتين، وعليه عمدنا إلى القيام بدراسة تقابلية بين المفعول به والتعددية في اللغة العربية ونظيرتها في اللغة الفارسية وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المفعول العربي والفارسي يتشاركان في المفهوم، وكذلك تشترك اللغتان في مفهوم التعددي واللزوم، إلا أن هناك نقاطاً تختلف فيها اللغتان، منها أن الفعل الفارسي لا يتعدى إلى مفعولين صريحين في وقت واحد، وأن الأصل في المفعول العربي الجر إلا أنه نصب نتيجة للتطور اللغوي، لكن الأصل في الفارسي أن يكون صريحاً، لكنه يحول إلى مفعول غير صريح باستخدام حروف الجر أو المتممات لثلاث يزيد عدد المفاعيل الصريحة في الجملة عن واحد، أو لعدم إمكانية التعددية بشكل مباشر، كما أن العلامة الإعرابية للمفعول العربي هي الفتحة ومعادلاتها، أي إنها تتغير بتغير العدد والمفردة، وهذه العلامة يأخذها محل المفعول مهما كان نوعه، أما في الفارسية فالعلامة واحدة لا تتغير، وغيرها من الفوارق التي رأينا أنها تستحق الاهتمام، مما دفعنا إلى القيام بالدراسة الراهنة.

الكلمات المفتاحية: العربية، الفارسية، المفعول، اللزوم، التعددية

© 2024، شמוש، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0 International) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بآية وسيلة، ومنزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تناولت العديد من الدراسات عناصر أو ظواهر لغوية معينة في إحدى اللغتين العربية والفارسية ومقارنتها مع نظيراتها في اللغة الأخرى، إلا أن اللغة العربية والفارسية لا تنتميان إلى عائلة لغوية واحدة، وهو ما جعل الدراسات التقابلية تجد طريقها إلى هذه الدراسات، ونظراً لأهمية المفعول به -كركن لا يقلل من أهميته كونه فضلة كما صنفه النحاة العرب- رأينا أن نجري دراسة تقابلية بينه وبين المفعول الفارسي، الذي يلاقي المفعول العربي في دلالة المصطلح، كما يلاقيه أيضاً مصطلح التعدية واللزوم في مفهومهما، وعليه قمنا بدراسة المفعول وما يرتبط به في اللغتين بغية إيضاح المفاهيم والمساهمة في ترقية الترجمة بين هاتين اللغتين.

1- المنهجية

رأينا لهذه الدراسة أن تقوم وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي بذكر تعريف المفعول وأقسامه وترتيبه في العربية، ومن ثم نظيراتها في الفارسية، وتطرقنا بعد ذلك إلى علامة المفعول في العربية كعلامة إعرابية، ومقابلتها مع علامة المفعول في الفارسية، مع الانتباه إلى أنها في الفارسية ليست علامة إعرابية، وذكرنا التقابل والاختلافات بين العلامتين. تطرقنا -بعد ذلك- إلى العامل في المفعول العربي من فعل وما يقوم مقام الفعل، وقابلناه بما يؤثر في المفعول الفارسي ويستوجب وجوده دون الدخول في مفهوم العامل، إذ تفتقر الفارسية لهذا المفهوم، وعقبنا ذلك بالتطرق إلى إمكانية حذف العامل والإبقاء على المفعول في اللغتين، وإمكانية حذف المفعول أو المفاعيل إن تعددت في اللغتين، جوازاً أو وجوباً. انتقلنا بعد ذلك في بحثنا إلى دراسة مفهوم التعدية وأقسام الفعل العربي ومن ثم الفارسي وفقاً لهذا المفهوم، وأقسام الفعل المتعدي في كلتا اللغتين، والفوارق الجوهرية بين المتقابلات، وأهيننا قسم الدراسة بالتطرق إلى طرق التعدية في اللغتين ذاكرين الفوارق في تلك الطرق وما تمتاز به كل لغة في طرقها للتعدية، وختمنا الدراسة بإيراد النتائج المستخلصة من البحث مع ثبوت للمصادر والمراجع الفارسية والعربية.

2- الدراسات السابقة

أثناء جمع للمادة العلمية لهذه الدراسة وجدنا العديد من الدراسات التي اهتمت بالنحو العربي والفارسي كلاً على حدة، كما وجدنا كتباً عملت على مقارنة النحو الفارسي والعربي بشكل عام، من قبيل: كتاب د. أحمد كمال الدين حلبي بعنوان: "مقارنة بين النحو الفارسي والعربي" (1993) الذي نشرته جامعة الكويت، وتناول القواعد النحوية عامةً في كتابه، ومن بينها المفعول، إلا أن دراسته اقتصرت على شرح القواعد الفارسية باللغة العربية، فتناولت المفعول به دون مقابلته بالمفعول العربي أو مقابلة التعدية في الفارسية بالتعدية في العربية. كما اكتفت بعض الكتب المهمة بشرح قواعد اللغة الفارسية باللغة العربية، من قبيل كتاب "المرجع في قواعد اللغة الفارسية" للمؤلف ذاته، وقد صدر عن دار ذات السلاسل في الكويت، وكتاب عبد الله مبشر الطرازي بعنوان: "المختصر في قواعد اللغة الفارسية" (1983) الصادر عن دار المعرفة في جدة، وكتاب "اللغة الفارسية: قواعد وتطبيقات تمهيدية" (1415هـ) للدكتور محمد السعيد جمال الدين، الذي صدر عن دار الاعتصام. وهي كتب اهتمت جميعاً بشرح القواعد الفارسية باللغة العربية، إلا أننا لم ننع على بحث أو كتاب يقابل المفعول والتعدية في هاتين اللغتين بشكل تحليل تقابلي ودقيق، وهو ما دفعنا إلى محاولة إيضاح هذه المفاهيم في اللغتين من خلال هذه الدراسة.

3- أسئلة البحث

يعمل هذا البحث على الإجابة على مجموعة من الأسئلة؛ أهمها:

1. ما هو مفهوم المفعول به وأقسامه وعلاماته في اللغتين العربية والفارسية؟
2. ما هي المؤثرات في المفعول في اللغتين، وهل يمكن حذفها أو حذفه دون الإخلال بالمعنى؟
3. كيف تحدث التعدية في اللغتين وما هي أقسام المتعدي فيهما؟

فرضيات البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضيات عدة؛ أولها أن دلالة مصطلح المفعول في العربية قد تختلف عنها في بقية اللغات بالنظر إلى مفهومه أو العامل فيه أو علاماته أو أقسامه، ومن ذلك اللغة الفارسية، لهذا عملنا على إيضاح تلك الخلافات، كما قامت الفرضية الثانية على احتمالية وجود ما يمكن أن يؤثر في المفعول أو يستدعيه، واحتمالية أن يقوم المفعول بعد إسقاط ما استدعاه دون أن يختل المعنى، أو حتى احتمالية حذف المفعول ذاته حين يقتضي المعنى وجوده دون أن يختل المعنى. في حين تركز الفرضية الثالثة على أن الفعل الفارسي والعربي يتعديان إلى ما يقتضي إتمام المعنى، وهذه التعدية تحدث بطرق مختلفة في اللغتين دون شك، لذا قمنا بهذه الدراسة لإثبات هذه الفرضيات في مقابلة بين المفعول والتعدية في اللغتين؛ العربية والفارسية.

الدراسة

1- تعريف المفعول

يعرف المفعول به في النحو العربي بأنه اسم يدل على ما وقع عليه فعل الفاعل، إثباتاً أو نفيًا، وقد يتعدد في الكلام (الغلاييني، 2010، ص 485)، ويقسم إلى: صريح وغير صريح. للمفعول الصريح قسمان: ظاهر وضمير، وهو بدوره في قسمين: منفصل أو متصل، وغير الصريح ثلاثة أقسام: مؤول بمصدر بعد حرف مصدري "علمت أنك مجتهد"، وجملة مؤولة بمفرد "ظننتك تجتهد"، وجار ومجرور "أمسكت بيدك"، وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به، ويسمى المنصوب على نزع الخافض (ص 485-486؛ وينظر: نور الدين، 1996، ص 77-78، الهاشي، 1998، ص 193-194) وهو يأتي في العربية بعد الفعل والفاعل غالباً، ولكن يجوز أن يتقدم عليهما أحياناً، ويجب تقدمه عليهما أو على أحدهما في مواضع مختلفة (الغلاييني، 2010، ص 486-487؛ نور الدين، 1996، ص 78).

وهو في الفارسية -أيضاً- ما وقع عليه الفعل، وقد يكون المفعول اسماً مفرداً أو مجموعة اسمية -وليس جملة اسمية- (مشكوه الديني، 1992، ص 185-188) والمفرد قد يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً أو متصلاً (ناتل خانلري، 1987، ص 177-180)، من قبيل: "معلم محمد را خواند: نادى المعلم محمداً" كاسم ظاهر، "محمد تو را خواند: ناداك محمد" كضمير منفصل، "من خواندمش: نايتّه" كضمير متصل. والمفعول الفارسي يأتي بين الفاعل -الذي يأتي في بداية الجملة- والفعل -الذي يكون في نهايتها (جعفري، 2012، ص 153/2) ويمكن أن يتقدم على عناصر أخرى في الجملة كالظرف والمفعول غير

الصريح، أو يتأخر عنها (مهند، 2005، ص64) ولكنه لا يأتي بعد الفعل إلا نادراً في الشعر، ولا يسبق الفاعل إطلاقاً، فترتيب الجملة الفارسية البسيطة: فاعل- مفعول- فعل.

إذا ما قابلنا تعريف المفعول في العربية والفارسية نجد أن المصلح يدل على المدلول ذاته في هاتين اللغتين، إلا أن أقسامه أكثر تنوعاً في العربية منها في الفارسية، إذ لا يمكن أن يأتي المفعول الفارسي مؤولاً بأي شكل من أشكاله، فاللغة الفارسية غير معربة، ولا يمكن أن يأتي ركن من الجملة في محل المفعول لعدم اشتغال هذه اللغة على مفهوم المحل الإعرابي، وما ذكر من إمكانية مجيء مجموعة اسمية موقع المفعول يقصد بها أن يكون المفعول مركباً –وليس كلمة مفردة- من مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف أو إشارة ومشار إليه، ويأتي التركيب موقع المفعول، فتأتي -حينها- علامة المفعول الفارسية "را" في نهاية المجموعة الاسمية، أي ترافق الصفة أو المضاف إليه أو المشار إليه، ولا ترافق الأصل في التركيب -أي الموصوف والمضاف والإشارة- ومن ذلك مثلاً: "من كتاب عربي را خواندم: قرأت كتاب اللغة العربية"، فأنت "را" بعد التركيب ككل "كتاب عربي"، وهو ما صنف هنا على أنه مفعول به. كما لا يمكن أن يكون المفعول مجموعة فعلية إطلاقاً، إذ يشكل الفعل الفارسي وحدة تنذر بإتمام الجملة، فمجيئه يعني -دون شك- نهاية الجملة، ولا يأتي بعده علامة كعلامة المفعول أو أي اسم آخر ضمن جملته، كما أن افتقار اللغة الفارسية لمفهوم المحل يلغي فكرة أن يأتي فعل محل المفعول به. وما أول في العربية على مجيء حرف الجر محل المفعول يعدّ نوعاً مستقلاً في الفارسية، ويسمى بالمفعول غير الصريح، وهو ما سندرسه تحت عنوان أنواع المفعول.

2- علامة المفعول

لا يختلف نحاة العربية على أن حكم المفعول به النصب، إلا أنهم اختلفوا في عامل النصب (أبو المكارم، 2007، ص151؛ الراجعي، 1992، ص196-199)، وعلامات نصب المفعول به هي الحركات الظاهرة أو المقدرة، كالفتحة، والكسرة في جمع المؤنث وملحقاته، والحروف كالألف في الأسماء الخمسة، والياء في جمع المذكر السالم والمثنى وملحقتهما (القراضي، 2002، ص55)، وهذه العلامات تلازم المفعول في تعريفه وتنكيره، فإن كان معرفة كانت علامته الفتحة كحركة ظاهرة، والكسرة في جمع المؤنث كحركة ظاهرة أيضاً، وجاءت الياء مع المثنى وجمع المذكر وملحقتهما كعلامة محذوفة النون التي هي عوض عن التنوين، وأما الأسماء الخمسة فلا تكون إلا معرفة ومضافة، سواء أوقعت مفعولاً أم غير ذلك. وإن كان المفعول نكرة كانت علامته تنوين النصب كحركة ظاهرة، وتنوين الجر في جمع المؤنث كحركة ظاهرة أيضاً، وتبقى النون كبديل عن التنوين في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقتهما، ولا تأتي الأسماء الخمسة نكرة، أي إن علامة المفعول –النصب- في اللغة العربية لا ترتبط بكونه معرفة أو نكرة، بل تتعلق بالمحل، ولهذا فإن الأسماء المبنية أيضاً تأخذ هذا المحل، والجمل والمصادر المؤولة تخضع له أيضاً.

أما في الفارسية فقد يحمل المفعول علامة، وقد يتجرد منها، وعلامة المفعولية في الفارسية هي "را"، إذ تستخدم مع المفعول الصريح أو المباشر، مثل: "من اين كتاب را خواندم: قرأت هذا الكتاب"، إلا أن لها استخدامات أخرى، كأن تستخدم كعلامة لفك الإضافة، مثل: "سلطان را از اين سخن دل برآمد" والأصل: "دل سلطان از اين سخن بر آمد"؛ أي: انفطر قلب السلطان من هذا الكلام. وتستخدم لاستبدال فعل الملكية "داشتن" بفعل الكينونة "بودن"، مثل: "او را سه پسر بود"، والأصل: "او سه پسر داشت"؛ أي: كان له ثلاثة أولاد. وقد تستخدم للاختصاص "حمد بی پایان خدا را"، والأصل: "حمد بی پایان برای خداست"؛

أي: منتهى الحمد لله، كما أنها تستخدم كحرف جر بمعنى: "ب، در، از، بر، برای: إلى- في- من- على- لـ" (خيامپور، 1966، ص120: السباعي، 1990، ص148-149).

وقد ذكرنا أن "را" لا تأتي مع المفعول الفارسي دائماً، فهناك شروط يجب تحققها فيه حتى تلازمه، ومن ذلك أنها تأتي وجوباً كعلامة للمفعول الصريح إن كان معرفة -كأن يكون علماً أو مشاراً إليه أو مضافاً أو ضميراً- وتأتي كذلك مع اسم جنس، ويرجحها البعض مع ما يعرف بالصفات المهمة، ولا يجوز وضعها بعد المفعول النكرة إلا إن تبتعها جملة تعرّفها مباشرة، ويجوز وضعها أو إهمالها فيما لم يحمل علامة نكرة ولا علامة معرفة، ومع أدوات الاستفهام باستثناء "كدام: أي" (شريعت، 1994، ص324-325: مشكوه الديني، 1992، ص105، معينان، 1991، ص73، جعفري، 2012، ص112/1). إذ يتبين لنا أن علامة المفعول في الفارسية لا تلازم إلا ما كان معرفة أو اسم جنس -وجوباً- أو يحتمل كونه معرفة -جوازاً- وفيما عدا ذلك فإن المفعول يأتي دون علامة، ومن ذلك مثلاً: "من اين كتاب را خواندم: قرأت هذا الكتاب"، فالترتبت "را" بالمفعول لأنه معرف بالإشارة، ولكن المفعول في جملة: "من كتابي خواندم: قرأت كتاباً" جاء دون "را"؛ وفي جملة: "من كتاب را/ كتاب خواندم: قرأت الكتاب أو كتاباً"، جاز مجيء "را" وعدم مجيئها، لاحتمال كون المفعول نكرة أو معرفة.

والحركة الإعرابية في المفعول العربي لا تحمل دلالة معينة بذاتها، فهي مجرد علامة، ولكن "را" الفارسية -والتي تصنف على أنها علامة ولكنها ليست إعرابية- قد تحمل دلالات أخرى فضلاً عن المفعولية، كالاختصاص والاستعانة والتعليل والتوضيح والمطابقة، وقد تعادل علامة المضاف، أو تحمل معنى أحد حروف الجر "من- إلى- ب- مع- على- حتى- في- عن" (خطيب رهبر، 1989، ص357-370، شريعت، 1994، ص325)، أي لا تلزم المفعول وحسب، ولكن الشائع فيها مجيئها مع المفعول، وعلى وجه التحديد في الفارسية المعاصرة، فبقية المعاني تكثُر في الكتب الأدبية القديمة وليس في واقع اللغة الحالي.

3- العامل في المفعول

يعمل الفعل المتعدي غالباً في نصب المفعول به في اللغة العربية، ولكن هناك عوامل أخرى تعمل كلها بشروط معينة كاسم المصدر والمصدر، مثل: "إعدادك الدرس مفيد"، واسم الفاعل، مثل: "هو كاتبٌ درسه"، وصيغة المبالغة، مثل: "هو حمّال أعباءهم" (الراجحي، 1992، ص196-199)، واسم الفعل، مثل: "رويد زیداً"، كما الصفة المشبهة تعمل على نصب ما يعرف بالمشبه بالمفعول، مثل: "زيد حسنٌ وجهه" (ص199؛ نور الدين، 1996، ص80)، فليس الفعل المتعدي وحده ما يحتاج إلى مفعول به في العربية، بل ما يؤدي عمل الفعل المتعدي أيضاً، ولكن هناك شروط يجب تحققها فيما يؤدي عمل هذا الفعل، وكثيراً ما يأتي المفعول مضافاً إلى تلك العوامل المذكورة، فتكون إضافته لفظية فقط، أما المحل فيحتفظ به المفعول به لنفسه. أما الفارسية فلا تتضمن مفهوم العامل، لذا فإنه لا يمكن عدّ الفعل المتعدي -مثلاً- أو غيره عاملاً في المفعول، ولكن الفعل المتعدي الفارسي يعرف بأنه ما يحتاج إلى مفعول به لإتمام المعنى، فلا يؤدي أي شيء مكان الفعل في حاجته إلى إتمام المعنى بالمفعول في الفارسية، إذ لا يوجد مشتقات بما يناظر العربية، ولا يمكن للمصدر أن يؤدي دور الفعل مهما كان في هذه اللغة، والفعل ذاته لا يعمل، وعليه فليس هناك ما يعمل حملاً عليه، ولهذا فإن المفعول في الفارسية مرتبط بالفعل دون غيره.

4- حذف العامل وحذف المفعول

يجوز حذف العامل في المفعول في اللغة العربية بدليل، كقولنا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيراً (نور الدين، 1996، ص78) ويحذف أو يضم وجوباً في الإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال (الأنصاري، 2004، ص242-252؛ الغلاييني، 2010، ص493-496؛ الراجحي، 1992، ص222-226؛ نور الدين، 1996، ص81-82)، وهو ما يطول شرحه، وسنكتفي بالإشارة إليه. كما لم يختلف النحاة العرب على جواز حذف المفعول لدليل، فضلاً عن جواز حذف فعله (الغلاييني، 2010، ص486-487؛ نور الدين، 1996، ص78) وأجازوا حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين اختصاراً مع وجود دليل (أبو المكارم، 2007، ص160)، أما حذف المفاعيل الثلاث فجائز بدليل وممتنع بغير دليل (ص161-162)، إلا أنه لا يجوز في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أن يقتصر على مفعول واحد منها دون الثلاثة (سيبويه، 1988، ص41)، فإما أن تحذف جميعاً، وإما أن تبقى جميعاً، وعليه فقد اتفق نحاة العربية على أن كل فعل متعدٍ يمكن أن نعدّيه سواء أكان يتعدى إلى مفعول واحد أم اثنين أم إلى ثلاثة، إلا ما دخل على المبتدأ والخبر (ابن السراج، 1996، ص181؛ سيبويه، 1988، ص37 و43)، ويمكن أن نسقط مفاعيله، ولذلك أوجه عديدة لن نخوض فيها.

وفي الفارسية يجوز حذف الفعل وإبقاء المفعول دائماً، فيمكن القول: "چی گرفتی؟ این کتاب را: ماذا أخذت؟ هذا الكتاب". ولا يكون ذلك واجباً إطلاقاً، فلا نظير لما نعرفه بالإغراء والتحذير والاختصاص في الفارسية، ولا وجود فيها أيضاً لما عرفه النحاة العرب بمصطلح الاشتغال، وهو أن يتقدم اسم على عامل من حقه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، نحو "خالدٌ أكرمته" والأفضل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء، ويجوز نصبه "خالداً رأيتُه" ويكون ناصبه فعلاً مقدراً وجوباً، فلا يجوز إظهاره، ويقدر من لفظ المذكور إلا إن كان المذكور متعدياً بحرف الجر، فيقدر من معناه، مثل: "بيروت مررت بها"، ويكون واجب الرفع في مواضع، وواجب النصب في مواضع أخرى (الغلاييني، 2010، ص496-498؛ نور الدين، 1996، ص83-84) ولكن الفارسية تخلو تماماً من فكرة الاشتغال، إذ تخلو من وجود العامل، فلو اتصل الفعل بالضمير المفعولي بقي المفعول محافظاً على ذاته، ولا يصبح مبتدأً، فلا يمكن أن يأتي مبتدأً في جملة فيها فعل رئيس، إذ يقع الفعل في نهاية الجملة الفارسية، ووجود المبتدأ يكون مع أفعال الربط فقط، وليس مع أفعال رئيسية، فإن وجد اسم حقه أن يكون مفعولاً في الجملة وجاء بعده فعل رئيس متعدي -وليس فعل ربط- فسيكون هذا الاسم مفعولاً حتى وإن وجد ضمير مفعولي متصل بالفعل، مثل: "من كتاب را خواندمش: الكتاب قرأته". وعليه فإن حذف الفعل وإبقاء المفعول جائز لدليل وليس واجباً في الفارسية.

كذلك يجوز حذف المفعول لدليل، مثل: "من خواندم- من درس را خواندم (قرأت- قرأت الدرس) ويجوز حذف المفعولين فيما تعدى إلى اثنين (أحدهما متعدي بحرف الجر دون شك) بدليل أيضاً، من خواندم- من سيب را به او خواندم (أنا أطعمت- أنا أطعمته التفاحة). وبهذا تشترك العربية والفارسية في إمكانية معي الفعل المتعدي محذوف المفعول أو المفاعيل جوازاً، ولا وجوب في هذا الحذف في كليهما. ومن الأمور التي تشترك فيها اللغتان أيضاً وجوب تحويل المفعول إلى نائب فاعل عند صياغة المجهول، ففي العربية يحذف الفاعل عند البناء للمجهول ويحل المفعول به محله (القراضي، 2002، ص59)، وفي الفارسية أيضاً يحذف الفاعل عند صياغة المجهول، ويحل المفعول بدلاً منه (جعفري، 2012، ص141-142)، فالمفعول ينوب عن الفاعل إن حذف عند صياغة المجهول في اللغتين معاً.

5- أقسام الفعل وفقاً لحاجته إلى مفعول

تقسم الأفعال في العربية إلى لازمة ومتعدية؛ فالأفعال اللازمة وصف للأفعال القاصرة عن التعدية، والتي لا تتجاوز فاعلها إلى مفعول به، وسميت بذلك لأنها تلزم فاعلها، وتسمى أيضاً بالأفعال القاصرة لقصورها عن المفعول به (اللبيدي، 1985، ص203)، كما تسمى بالأفعال غير الواقعة لأنها لا تقع على المفعول به، و"الأفعال غير المجاوزة" لأنها لا تتجاوز فاعلها (الغلاييني، 2010، ص55). والقسم الآخر من الأفعال العربية هو المتعدي، وهو ما يحتاج إلى مفعول به، وينقسم المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدٍ إلى مفعول به واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، ويسمى المتعدي بالفعل الواقع لوقوعه على المفعول به، والفعل المجاوز لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، وعلامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، ولكن إن عادت إلى ظرف أو مصدر فلا تكون دالة على تعدي الفعل (ص43-44). والمتعدي قد يكون متعدياً بنفسه، وقد يكون متعدياً بغيره، فالأول ما يصل إلى المفعول به مباشرة، ويسمى مفعوله صريحاً، والمتعدي بغيره ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، ويسمى مفعوله غير صريح، وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما صريح، والآخر غير صريح، كما أن المتعدي إلى مفعولين على قسمين: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو على قسمين: أفعال القلوب وأفعال التحويل، والنوع الثالث للمتعدّي هو ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل (ص44-45؛ وينظر: الهواري، 1994، ص148-149)، إذ إن المفعول الأول في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هو ما كان فاعلاً في الباب الذي قبله، فنقل من "فعل" إلى "أفعل" (ابن السراج، 1996، ص187؛ سيبويه، 1988، ص41). وقد ذهب البعض إلى أن الأصل في التعدية أن يكون بحرف الجر، فالفعل يكون قاصراً مكتفياً بمرفوعه، نحو: "كُرم زيد"، ولازماً يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، ثم يتوسع في هذا طلباً للخفة والإيجاز، وبهذا كانت لنا الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها من غير حرف الجر، وهذا هو التطور اللغوي في استعمال الفعل من لازم إلى متعدٍ، وبذلك كثر المتعدي في الأفعال، وقلّ اللازم وانحصر في أبنية خاصة "فعل- فعل" (السامرائي، 1966، ص89-90). وقد يكون التعدّي بواسطة حروف الجر، نحو رغب فيه أو عنه، وقد أخرج النحاة هذا الصنف من الأفعال في باب اللازم، وكان حقه أن يكون صنفاً خاصاً (ص82)، فالتعدي بحرف الجر يكون لفائدة كأن يقع الفعل على المفعول بتسلط أو علو، والحرف الذي يأتي لهذا الغرض "على"، وعقب هذه الأفعال بأخرى تدل على حركة ودفع معاً، وهي تتعدى بأنفسها أو بحرف الجر "الباء" (ص90)، وعند سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة ينصب المجرور (الغلاييني، 2010، ص56) وعليه فإن مسألة نزح الخافض وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم، ثم يخفف في الاستعمال فيصبح متعدياً (السامرائي، 1966، ص86).

كذلك يقسم الفعل الفارسي بالنظر إلى حاجته لمفعول لإتمام المعنى إلى لازم (ناگذرا) ومتعدٍ (گذرا)، فالفعل اللازم في الفارسية لا يأخذ مفعولاً صريحاً، بل يتم معنى الجملة من الفعل والفاعل، ولكن المتعدي يحتاج إلى مفعول صريح (ناتل خانلري، 1974، ص80؛ ثمرة، 1989، ص142؛ ناتل خانلري، 1987، ص176؛ حلبي، 1993، ص401)، وما يعرف باسم "متمم" يقابل المفعول غير الصريح، أو المفعول بواسطة، أي ما يتعدى بحرف الجر (مشكوه الديني، 1992، ص105) الذي قد يأتي قبل المفعول الصريح إن اجتمعا أو بعده، أي ليس له مكان ثابت في الجملة، لكن الأصل فيه أن يأتي قبله (مشكوه الديني، 1992، ص106؛ مهند، 2005، ص64)، كما يأتي المتمم مع الفعل اللازم أيضاً (مشكوه الديني، 1992، ص107)، مثل: "به او گفتم: قلتُ له".

وعليه نرى أن اللغة الفارسية تشترك مع العربية في تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدٍ، وفي تقسيم المتعدي إلى ما يتعدى إلى مفعول واحد، وما يتعدى إلى مفعولين، إلا أن المفعولين في العربية قد يكونان صريحين وهو ما لا يمكن في الفارسية، إذ يكون أحدهما صريحاً والآخر غير صريح، ولكن لا يوجد في الفارسية أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل خلافاً للعربية إلا إن كان اثنان منهما بحرفي جر. كما تتفق اللغتان في تصنيف ما يتعدى بحرف الجر، أو ما يعرف في الفارسية بالمتمم، فهو يقع تحت نطاق المتعدي أيضاً، إلا أن هنالك أفعالاً لازمة تأتي معها حروف الجر أيضاً. وهناك نوع مختلف عن اللازم والمتعدي في اللغة الفارسية، إذ توجد مجموعة من الأفعال الفارسية التي تعرف باسم الأفعال ذات الوجهين، وهي الأفعال المتعدية أحياناً واللازمة أحياناً، أي تجمع بين خاصيتي التعدية واللزوم، ويحدد ذلك السياق، ومنها: "شكست، ريخت، پخت، سوخت، آموخت، بريد" (ناتل خانلري، 1352 هـ.ش، ص 85؛ روايي ومعصومي، 1983، ص 45؛ حلبي، 1993، ص 402؛ خيامپور، 1966، ص 63) والأمر في هذه الأفعال يختلف عما ذكرناه من حذف المفعول، فوصفها بإمكانية اللزوم لا يعني أن مفعولها محذوف، بل هي لا تحتاج إلى مفعول تارة، وتحتاج تارة أخرى، مثل: "خانه سوخت: احترق البيت"، وعندما يتعدى هذا الفعل نقول: "من خانه را سوختم: أحرقت البيت"، وهناك نظير لها في العربية، إلا أنها لا تصنف في مجموعة منفصلة، ومن ذلك مثلاً الفعل جاء، إذ نقول: "جاء زيدٌ وجاءكم زيد"، فضلاً عن أن بضع الصيغ قد تأتي لازمة أنا ومتعدية أناً آخر وتختلف معانيها بين اللزوم والتعدي (الشمسان، 1987، ص 16-55).

6- طرق التعدية

يمكن في العربية تعدية اللازم بإدخال أحرف التعدية على جذره، إذ يصير اللازم متعدياً بنقله إلى أبواب أخرى، وأشهر أسباب تعدي اللزوم: زيادة الهمزة، مثل: "أخرجت الكتاب"، ودلالته على المفاعلة، مثل: "جالس المؤديين"، والتضعيف مثل: "عظم الكبير"، وزيادة الهمزة والسين والتاء، مثل: "استخرج العامل اللؤلؤ"، وسقوط حرف الجر مع أن وأن، مثل: "شهدت أنك محق" ولكن طرق التعدية لا تجتمع في كل فعل (الغلاييني، 2010، ص 56؛ الهاشمي، 1998، ص 184)، وقد جعل الشيخ مصطفى الغلاييني حرف الجر طريقة لتعدية اللازم، عاذراً -بذلك- ما اقترن بحرف الجر في زمرة المتعدي وما أسقط منه حرف الجر -أيضاً- من المتعدي بما يسمى بالمنصوب بتزع الخافض. وأحرف الزيادة تفيد معاني أخرى للفعل غير التعدية، كما أن الصيغ ذاتها قد تأتي لازمة وتحمل معنى ما في لزومها، ومتعدية وتحمل معنى آخر في تعددها، وهو ما فصل فيه الشمسان في كتابه: (الشمسان، 1987، ص 16-55) كما جمع المعاني التي تفيدها حروف التعدية والفروقات التي تصبح بين الأفعال المتعدية حين تختلف حروف التعدية الداخلة عليها (الشمسان، 1987، ص 57-97) إذ يختلف معنى الفعل بتغير حرف التعدية الداخل على الجذر، من قبيل: أعلم: أذن، وعلم: أدب، وأصبحنا: صرنا في الصباح، وصبحناه: أتيناها صباحاً، وغيرها (الشمسان، 1987، ص 83-84).

وفضلاً عن إمكانية تعدية اللازم في العربية يمكن كذلك إلزام المتعدي، ومن أشهر أسباب لزوم المتعدي مطاوعته إياه، مثل: نحو درجرت الكرة فتدحرجت، وإن كان من باب كرم، مثل: "شرف محمد وحسن"، وإذا كان من باب فرح، مثل: طرب، وإن كان على وزن افعلل وافعللل كاطمأن وافرنقع، وإن كان محولاً إلى فعل للمدح أو الذم، مثل: فهم (الهاشمي، 1998،

(ص184)، وتعود أسباب لزوم المتعدي إلى أحد ما يأتي: التضمين؛ أي أن تشرب كلمة متعدية كلمة لازمة، وتحويل المتعدي إلى فعل، وصيرورته مطاوعاً، وضعف العامل في تأخيرها، والضرورة (لازم ونجم الدين ومحمد بن، 2018، ص131).

وتكون تعدية اللازم في الفارسية باستخدام ما يعرف بالأفعال السببية، وقد عرف الباحثون الفرس الفعل السببي بأنه فعل ذو فاعلين؛ أحدهما حقيقي، وهو من قام بالفعل، والآخر سببي، أي من كان سبباً في قيام الأول بالفعل، أي إن الفاعل السببي يجبر الفاعلي الحقيقي على القيام بالفعل، فيتسبب بحدوثه، فالفاعل الحقيقي في قولنا: "علي، حسن را سر جایش نشاند: أجلس علي حسناً في مكانه" هو "حسن"، والسببي "علي"، والفعل السببي عادة ما يرتبط بالفاعل السببي وليس بالفاعل الحقيقي (ثمرة، 1989، ص167؛ مشكوه الديني، 1992، ص135) وتكون صياغة هذا النوع بإلحاق "اندن" أو "انیدن" في آخر مادة المضارع "جذر المضارع"، مثل: خوابیدن- خوابانیدن؛ گرییدن- گریانیدن (مشكوه الديني، 1992، ص135؛ حلبي، 1993، ص402) بمعنى: نام- نۆم؛ بکی- أبکی، والفعل اللازم يتعدى بهذه الطريقة إلى مفعول واحد، فإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد صار متعدياً إلى اثنين، مثل: "خوردن: أكل- خوراندن: أطعم- أكل" (خیامپور، 1966، ص63؛ روابی ومعصومی، 1983، ص45؛ شریعت، 1994، ص110-111؛ حلبي، 1993، ص403)، ولكن المفعول الثاني حينها سيقترن بحرف الجر دون شك، أي سيكون مفعولاً غير صريح، ويمكن أن نعدي الفعل ذا الوجهين بالطريقة ذاتها، حتى لو كان متعدياً ضمناً، مثل: سوختن- سوزاندن "آتش خانه را سوخت- سوزاند- سوزانید" (شریعت، 1994، ص110-111؛ حلبي، 1993، ص404؛ خیامپور، 1966، ص63)، شأنه في ذلك شأن بقية الأفعال المتعدية، وهناك أفعال تشدّ في تعديتها عن القاعدة العامة "اندن- انیدن" مثل: رفتن- نشستن- دانستن- چیدن: ذهب- جلس- علم- قطف، وأفعالها السببية على الترتيب: راندن- نشاندن- دایانیدن- چیانیدن: قاد- أجلس- أعلم- قطف (حلبي، 1993، ص404-405)، ولكن هذه الطريقة سماعية، ولا يمكن تعدية الأفعال كافة باستخدامها (خیامپور، 1966، ص63)، وترجم الأفعال المتعدية بهذه الطريقة إلى العربية وفقاً لما يعادلها من المتعدي بأحرف التعدية. كما كان القدماء في الفارسية القديمة يُعدّون اللازم بطريقة سماعية أخرى وهي وضع ألف قبل ثلاثة أحرف من آخره مثل: نشستن- نشاستن، شكفتن شکافتن- برگشتن- برگاشتن (شریعت، 1994، ص111)، والتي تعني: جلس- أجلس؛ تفتّح: فتح، عاد- أعاد، ولكن هذه الطريقة لا تصحّ مع الأفعال جميعاً أيضاً، كما أنها غير مستخدمة في الفارسية المعاصرة.

وخلافاً للعربية التي يمكن فيها جعل المتعدي لازماً بإدخاله في أوزان أو صيغ معينة لأغراض معينة نرى أن الفارسية لا تتسع لجعل المتعدي بنفسه لازماً إلا إن كان مركباً أصلاً مع "کردن" فيمكن استبدالها بالتركيب مع "شدن"، ولكن هذا من غير الشائع سوى فيما تتركب مع "کردن"، كما يمكن حذف اللواحق للفعل السببي في الطريقة المذكورة في التعدية، ويعود حينها الفعل على ما كان عليه في اللزوم والتعدي.

الخلاصة

يقابل المفعول الفارسي المفعول العربي، ويحمل الدلالة ذاتها، أي يدل على ما يقع عليه فعل الفاعل، والمفعول العربي يأتي بعد الفعل والفاعل ويمكن أن يتقدم عليهما جوازاً أو وجوباً بشروط معينة، أما المفعول الفارسي فيقع بعد الفاعل وقبل الفعل، فترتيب الجملة الفارسية يختلف عن ترتيب الجملة العربية، ولا يمكن أن يختل هذا الترتيب فيأتي المفعول قبل الفاعل أو بعد الفعل إلا نادراً للضرورة الشعرية. كما أن تقسيمات المفعول به في العربية تزيد عن تقسيماته الفارسية انطلاقاً من كون

العربية منها تمتدّ تحت ظلّ التأويل إلى إمكانية مجيئه مصدراً مؤولاً أو جملة اسمية أو فعلية، ولكن يأتي المفعول الفارسي مفرداً أو مجموعة اسمية، وهو ما يدخل في نطاق التركيبات الفارسية، كالتركيب الوصفي والإضافي وغيرهما، وعلامة المفعول في العربية الفتحة أو ما يعادلها، كالألف في الأسماء الخمسة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقتهما، ولا يستغني المفعول العربي عن علامته – التي تصنف كعلامة إعرابية – سواء أكان معرفة أم نكرة، فالعلامة للمحل، ولا ترتبط بالتعريف أو غيره، إذ يحلّ التنوين محلّ الفتحة في الاسم المفرد صحيح الآخر إن وقع محل المفعول به وكان نكرة، تلحق النون المعادلة للتنوين بالمثنى وجمع المذكر السالم إن كانا نكرتين وواقعين محل المفعول به، ولكن المفعول في اللغة الفارسية قد يأخذ علامة – غير إعرابية – وقد يستغني عنها، فيأخذها إن كان معرفة أو يحتمل أن يكون معرفة دون علامة تعريف، أو اسم جنس، أي إنها لا تأتي مع المفعول النكرة بالمطلق ومع الاستفهام الواقع مفعولاً به لأنه بحكم النكرة، إلا ما قلّ وندر. والحركة الإعرابية للمفعول في العربية متنوعة بتنوع الاسم الواقع محله، فهي تختلف بين الاسم المفرد والمثنى وجمع المؤنث وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، وهي كذلك لا تحمل معنى في ذاتها، إلا أن علامة المفعول الفارسي قد تحمل دلالات أخرى غير المفعولية، وهي علامة وحيدة لا تتغير بتغير نوع الاسم الواقع مفعولاً أو عدده. وفيما يتعلق بالعامل نرى أن الفعل وما يقوم مقامه من مصادر ومشتقات يعمل في نصب المفعول في العربية، إلا أن الفارسية تخلو من هذه الميزة لعدم وجود مشتقات فيها ولعدم وجود مفهوم العامل، فالفعل الفارسي إما أن يحتاج إلى مفعول لإتمام معناه وإما ألا يحتاج، لكن ذلك لا يعني أنه يعمل في مفعوله، وليس ثمة ما يؤدي دور الفعل في حاجته للمفعول في الفارسية. من جانب آخر يجوز حذف العامل في المفعول في اللغة العربية أحياناً، ويجب أحياناً أخرى في أساليب معينة، كما يجوز حذف المفعول به أو المفعولين أو المفعولات الثلاث في العربية، وهو ما يصح في الفارسية أيضاً جوازاً فقط، فيجوز حذف الفعل، ويجوز -كذلك- حذف المفعول الواحد أو المفعولين، ولا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل في الفارسية إلا أن يكون مفعولان منها غير صريحين. والأفعال العربية تقسم بالنظر إلى حاجتها إلى مفعول لإتمام المعنى أو عدم حاجتها إليه إلى لازم ومتعدّي، والذي يقسم بدوره إلى ما يتعدى إلى مفعول واحد وما يتعدى إلى مفعولين وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وقد جعل النحاة حروف الجر من طرق تعدية اللازم، أي إنهم عدّوا الفعل معها متعدياً، في حين عدّها البعض لازمة، وحقّها أن تكون صنفاً مستقلاً، وقد ارتأى البعض أن الأصل في التعدّي أن يكون بحرف الجر، وأسقط حرف الجر نتيجة للتطور اللغوي وطلباً للخفة فكثّر التعدّي. بالمقابل؛ تقسم الفارسية الأفعال بالنظر إلى حاجتها إلى مفعول لإتمام المعنى أو عدم حاجتها إليه إلى لازم ومتعدّي، ويمكن أن يكون للمتعدّي مفعول صريح أو غير صريح حين يتعدى بحرف الجر "متمم"، والمتعدّي قد يكون متعدياً إلى مفعول واحد (صريح أو غير صريح) أو إلى مفعولين (أحدهما صريح والآخر غير صريح)، إذ لا يجتمع مفعولان صريحان في الجملة الفارسية، وعليه فإن أحد الفوارق الجوهرية بين العربية والفارسية فيما يتعلق بالتعددية بحرف الجر أن العربية تنظر إلى النصب على أنه كان جرّاً قمنا بنزع الخافض منه، في حين تعامل الفارسية أحياناً ما تعدى بالمتممات (حروف الجر) حين يجتمع مفعولان على أنه كان حقه أن يترافق مع "را" أي ما يعادل النصب، ولكن مجيء مفعول آخر أوجب التزامه بالمتمم (بحرف الجر)، فالجر هو الأصل في العربية، في حين إن ما يعادل النصب – أي المفعول الصريح – هو الأصل في المفعول الفارسي. من جانب آخر يمكن أن يعدّي الفعل اللازم في اللغتين، ويكون ذلك في العربية بإدخال أحد أحرف التعددية على اللازم، فضلاً عن إمكانية تعديته بحرف الجر، إذ يصبح مفعولاً غير صريح، وعند إسقاط حرف الجر يعود منصوباً على نزع الخافض، وأحرف التعددية في العربية متنوعة، واستخداماتها متنوعة، كما أن معنى الفعل عند تعديته

بأحدها يختلف عن معناه عند تعديته بحرف آخر منها، ولا يمكن تعدية الأفعال جميعاً بهذه الأحرف، وكما يمكن تعدية اللازم في العربية يمكن -كذلك- إلزام المتعدي بإدخاله في صيغ معينة لأغراض معينة. بالمقابل فإن قاعدة التعدية في الفارسية تكون بإلحاق لاحقة "اندن" أو "انیدن" على جذر المضارع للفعل الرئيس، فإن كان لازماً صار متعدياً، إن كان متعدياً إلى مفعول صار متعدياً إلى اثنين، وهي قاعدة سماعية، ولا تصحّ مع الأفعال جميعاً، فما خرج عنها عُدّي بحرف الجر، ولا يمكن إلزام المتعدي في الفارسية إلا ما عُدّي بهذه الطريقة إذ يكون إلزامه بحذف هذه اللاحقة وإعادته إلى ما كان عليه، أو فيما تركب مع "کردن". من هنا نرى أن المفعول به والتعدية يشتركان في الكثير من النقاط بين العربية والفارسية، وهو ما يمكن أن يشكل تمهيداً لمقابلة بقية عناصر الجملة العربية والفارسية، بهدف تقريب المفاهيم وإيضاحها وتسهيل الترجمة.

قائمة البيبليوغرافيا

المراجع العربية

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1996). *الأصول في النحو* (الطبعة الثالثة)، ج 1. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- أبو المكارم، علي. (2007). *الجملة الفعلية*. القاهرة، مصر: المختار.
- الأنصاري، أبو عبد الله محمد ابن هشام. (2004). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. القاهرة، مصر: دار الطلائع.
- حلبي، أحمد كمال الدين. (1993). *مقارنة بين النحو العربي والنحو الفارسي*. الكويت، الكويت: جامعة الكويت.
- الراجحي، عبده. (1992). *في التطبيق النحوي والصرفي*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- السامرائي، إبراهيم. (1966). *الفعل زمانه وأبنيته*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.
- السباعي، السباعي محمد. (1990). *اللغة الفارسية: نحو وصرف وتعبير*. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (الطبعة الثالثة)، ج 1. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- الشمسسان، أبو أوس إبراهيم. (1987). *أبنية الأفعال دلالاتها وعلاماتها*. جدة، السعودية: دار المدني.
- الغلاييني، مصطفى. (2010). *جامع الدروس العربية*. تحقيق علي سليمان شبارة. بيروت، لبنان: الرسالة ناشرون.
- القراضي، الطاهر خليفة. (2002). *الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- لازم، مناهل بشير محمد، نجم الدين، مبارك حسين ومحمدين، عبد الله سليمان. (2018). *الفعل المتعدي بحرفي الجر "عن" وعلى "في القرآن الكريم: سماته وخصائصه ودلالات متعلقاته*. *مجلة البحوث الإسلامية* 19 (1)، ص 124-138.
- اللبدي، محمد سمير نجيب. (1985). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- نور الدين، حسن. (1996). *الدليل إلى قواعد اللغة العربية*. بيروت، لبنان: دار العلوم العربية.
- الهاشمي، أحمد. (1998). *القواعد الأساسية للغة العربية*. بيروت: دار الكتب العلمية.

- الهواري، مسعد. (1994). قاموس قواعد اللغة العربية وفن الإعراب. القاهرة، مصر: مكتبة الإيمان.

المراجع الفارسية

- ثمرة، يد الله. (1989). آموزش زبان فارسی: تعلیم اللغة الفارسية. طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
- جعفري، فاطمة. (2012). دستور کاربرد: القواعد التطبيقية. طهران: مؤسسة دهخدا.
- خطيب رهبر، خليل. (1989). دستور حروف اضافہ و ربط: قواعد حروف الجر والربط. طهران: سعدی.
- خيامپور، ع. (1966). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة الخامسة). طهران: شفق.
- روايي، محمد؛ ومعصومي، جهانگیر. (1983). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية. طهران: علوی.
- شریعت، محمد جواد. (1994). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة السادسة). طهران: أساطير.
- مشکوه الدينی، مهدي. (1992). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة الثانية). مشهد: جامعة فردوسی.
- معینیان، مهدي. (1991). دستور زبان فارسی با تجزیه وتحلیل: قواعد اللغة الفارسية مع نماذج تحليلية (الطبعة السادسة). طهران: معینیان.
- مهند، محمد راسخ. (2005). "جاگاه مفعول مستقیم در فارسی: موقع المفعول الصریح فی الفارسية". نامه فرهنگستان، 6 (4) 56-66.
- ناتل خانلری، پرویز. (1974). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة الثانية). طهران: مؤسسة الثقافة الإيرانية.
- ناتل خانلری، پرویز. (1987). تاریخ زبان فارسی: تاریخ اللغة الفارسية (ج 2). طهران: نو.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ibn al-Siraj, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl. (1996). *Al-Asul fi al-Nahw [Principles of Grammar]*. Beirut, Lebanon: Dar Al-Risalah.
- Abu al-Makarim, Ali (2007). *Al-Jumla al-Fa'iliyyah [The Verbal Sentence]*. Cairo, Egypt: Al-Mukhtar.
- Al-Ansari, Abu Abdullah Muhammad ibn Hisham. (2004). *Sharh Shathur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab [Explanation of the Nuggets of Gold in Knowing the Speech of the Arabs]*. Cairo, Egypt: Dar al-Tala'i.
- Helmi, Ahmed Kamal al-Din (1993). *Muqarana bayn al-Nahw al-Arabi wa al-Nahw al-Farisi [A Comparison Between Arabic Grammar and Persian Grammar]*. Kuwait: Kuwait University.
- Al-Rajhi, Abdoh (1992). *Fi al-Tatbiqi al-Nahwi wa al-Sarfi [Grammatical and Morphological Application]*. Alexandria, Egypt: Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah.

- Al-Samarai, Ibrahim (1966). *Al-Fa'l Zamanuhu wa Abniytuh [The Verb: Tenses and Structures]*. Baghdad, Iraq: University of Baghdad.
- Al-Saba'i, Al-Saba'i Muhammad (1990). *Al-Lughah al-Farisiyyah: Nahw, Sarf, Wa Ta'bir [Persian Language: Grammar, Morphology, and Expression]*. Cairo, Egypt: Cairo University.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman. (1988). *Al-Kitab [Kitab Sibawayh]*. (Cairo, Egypt: Maktabat al-Khanjiy.
- Al-Shamsan, Abu Aus Ibrahim. (1987). *Abniyat al-Afal Dalalatuh wa Alamatuh [Structures of Verbs, their Meanings and Signs]*. Jeddah, Saudi Arabia: Dar al-Madani.
- Al-Ghlaini, Mustafa. (2010). *Jamea al-Daros al-Arabiyyah [Collection of Arabic Lessons]*. Beirut, Lebanon: Al-Risalah.
- Al-Qara'di, Al-Tahir Khalifa. (2002). *Al-Asas al-Nahwiyyah wa al-Imli'iyyah fi al-Lughah al-Arabiyyah [Fundamentals of Grammar and Spelling in Arabic]*. Cairo, Egypt: Dar al-Masriyyah al-Lubnaniyyah.
- Lazm, Manahil Bashir Muhammad, Najmuddin, Mubarak Hussein, & Mohammedin, Abdallah Suleiman. (2018). "Al-Fa'l al-Muta'adi bi Harfay al-Jarr 'An wa 'Ala' fi al-Qur'an al-Karim: Samatu wa Khassasihi wa Dalalati Mu'talqatihi" [The Transitive Verb with the Preposition "on" in the Qur'an: its Features, Characteristics, and the Meanings of its Connections]. *Majallah al-Buhuth al-Islamiyyah* 19(1), pp. 124- 138.
- Al-Labadi, Muhammad Samir Najib. (1985). *Mu'jam al-Mustalahat al-Nahwiyyah wa al-Sarfiyyah [A Dictionary of Grammatical and Morphological Terms]*. Beirut, Lebanon: Dar al-Risalah.
- Nur al-Din, Hassan. (1996). *Al-Dalil ila Qawa'id al-Lughah al-Arabiyyah [Guide to Arabic Grammar]*. Beirut, Lebanon: Dar al-'Uloom al-Arabiyyah.
- Al-Hashimi, Ahmed. (1998). *Al-Qawa'id al-Asasiyyah lil-Lughah al-Arabiyyah [Basic Rules of the Arabic Language]*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Hawari, Mas'ad. (1994). *Qamus Qawa'id al-Lughah al-Arabiyyah wa Fun al-I'rāb [Dictionary of Arabic grammar and al-I'rāb Skill]*. Cairo, Egypt: Maktabat al-Iman.